

ويعاقب بالعقوبات المقررة في قانون الجزاء العماني كل من يمنع أو يعطل بالفعل أو
بالقول أي من الموظفين المذكورين في الفقرة السابقة عن أداء واجبات وظيفته .

مادة (١٥) : يعاقب كل من يرتكب مخالفة لأحكام هذه اللائحة بغرامة (٢٥) خمسة وعشرين ريالاً
عمانياً عن المخالفة الأولى ، و(٥٠) خمسين ريالاً عمانياً عن المخالفة الثانية و(١٠٠)
مائة ريال عماني عن المخالفة الثالثة ويغلق المحل بعد المخالفة الثالثة لحين إزالة
أسبابها .

وفي حالة امتناع المخالف عن ذلك ، يجوز للبلدية أن تقوم بازالة المخالفة على نفقه
المخالف .

قرار وزاري

٩٥/١٤

بإصدار لائحة الاشتراطات الصحية

ل محلات إعادة تعبئة المواد الغذائية

إسناداً إلى قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/١٠
وتعديلاته .

وإلى قانون تنظيم البلديات الاقليمية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٦/٨٧
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة (١) : يعمل بأحكام لائحة الاشتراطات الصحية لمحلات إعادة تعبئة المواد الغذائية ، المرافقه .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

عاصم بن شوين الحوسني

وزير البلديات الاقليمية والبيئة

صدر في : ٢ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٤ يناير ١٩٩٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٤٣)

الصادرة في ١٥/١/١٩٩٥ م

لائحة الاشتراطات الصحية

لمحلات إعادة تعبئة المواد الغذائية

مادة (١) : يجب الحصول على رخصة صحية للمحل من البلدية المختصة ، قبل البدء في ممارسة
النشاط .

مادة (٢) : يكون لكل من العاملين بال محل بطاقة صحية سارية المفعول صادرة من البلدية المختصة ، ويتم توقيع الكشف الطبي على العاملين بال محل سنوياً أو عند الضرورة ويتخذ مايلزم في شأنهم في ضوء نتائج الكشف .

مادة (٣) : يرتدي العمال زياً موحداً و غطاء للرأس وكمامات واقية للأذن وقفازات .

مادة (٤) : يجب أن يكون موقع المحل مناسباً ويعيداً عن مصادر التلوث ، وأن تكون أرضيته من البلاط الأملس وتتوفر فيه الإضاءة وأجهزة التكييف ومراوح الشفط المناسبة لمساحة المحل ، والأجهزة الكهربائية لصعق الحشرات .

مادة (٥) : يجب تبليغ البلدية عن المواد الغذائية المراد إعادة تعبئتها لمعايتها ومراجعة البيانات الخاصة بالعبوات الجديدة وذلك قبل البدء في عملية التعبئة .

مادة (٦) : تثبت جميع بيانات العبوة الأصلية على العبوة الجديدة باللغتين العربية والإنجليزية ويجب أن تتضمن اسم بلد المنشأ واسم المادة والوزن الصافي الجديد وتاريخي الانتاج وانتهاء الصلاحية وتاريخ إعادة التعبئة واسم وعنوان الجهة التي قامت بالتعبئة ، ويحظر تغيير التواريخ الموضحة على العبوة الأصلية .

مادة (٧) : يجب أن يتم التقطيع والتعبئة بطريقة آية ، فيما عدا المواد التي لا يمكن تعبئتها إليها في هذه الحالة يجب استعمال قفازات خاصة .

مادة (٨) : يجب المحافظة على نظافة المحل ، واتخاذ الاجراءات الازمة لمنع دخول القوارض ، والتخلص من المخلفات الصلبة والسائلة بالطرق الصحية السليمة .

مادة (٩) : يجب توفير صندوق للاسعافات الأولية .

مادة (١٠) : تراعى الاشتراطات التي تضعها وحدة المطافئ بشرطة عمان السلطانية .

مادة (١١) : ينقسم المحل إلى قسمين :

أ - مخزن للمواد الغذائية المراد إعادة تعبئتها .

ب - غرفة إعادة التعبئة وحفظ المواد الغذائية المعبأة .

مادة (١٢) : يشترط في مخزن المواد الغذائية المراد إعادة تعبئتها ما يأتي :

أ - قوائم خشبية أو حديدية بارتفاع لا يقل عن (٣٠) ثلاثين سنتيمتراً من الأرضية لوضع عبوات المواد الغذائية المراد إعادة تعبئتها على أن لا تكون ملائقة للحانط .

ب - أن لا تمر مواسير الصرف الرأسية أو الأفقية أو غرف التفتيش داخل المخزن .

ج - أن تطلى الحوائط والسلق بالزيت بلون فاتح .

د - أن يفصل بين المخزن وغرفة إعادة التعبئة بباب ذاتي الغلق .

هـ - أن ترصف السليم بطريقة منتظمة وغير مكدسة بحيث يمكن سحب الأقدم

فالأحدث .

مادة (١٣) : يشترط في غرفة إعادة التعبئة وحفظ المواد الغذائية المعبأة ما يأتي :

أ - أن تغطى الجدران بالبلاط القيشاني من الأرض إلى السقف الذي يطل على بالزيت بلون فاتح .

ب - أن يخصص موقع ثابت لوضع الألات التعبئة .

ج - أن تركب أرفف أو دوالib خشبية مرتفعة عن الأرض بمسافة لا تقل عن (٢٠) عشرين سنتيمتراً لحفظ المواد الغذائية التي تمت إعادة تعبئتها .

د - أن تقتصر عملية إعادة التعبئة على المواد الغذائية الجافة .

مادة (١٤) : يجوز في حالة إعادة تعبئة المواد الغذائية المجمدة أن يتضمن المحل قسم ثالث يشترط فيه ما يأتي :

أ - أن يركب حوض له مصدراً للماء الساخن والبارد ، ووصلية للصرف الصحي.

ب - أن تغطى الجدران بالبلاط القيشاني الأبيض من الأرض للسقف الذي يطل على بالزيت بلون فاتح .

ج - أن ترجم ثلاثاجات مناسبة لحفظ المواد الغذائية المجمدة قبل وبعد إعادة التعبئة .

د - أن تقطع المواد الغذائية ويعاد تعبئتها وهي محتفظة بحالة التجمد .

هـ - أن ترتكب به أبواب تغلق ذاتياً .

مادة (١٥) : تكون الأوعية والأدوات المستعملة نظيفة وخالية من أي تلوث ومصنوعة من مواد غير قابلة للصدأ ولاتتفاعل مع المواد المراد تعبئتها ، وتحفظ في دولاب خاص .

مادة (١٦) : يجب أن تكون المواد المراد إعادة تعبئتها صالحة للاستهلاك لفترة لا تقل عن ثلثي المادة المقررة لصلاحيتها . ويجب أن لا يتم إضافة أية مواد إلى المادة الغذائية التي يعاد تعبئتها إلا بموافقة الجهات المختصة بالوزارة .

مادة (١٧) : يكون لكل من مدير عام المراقبة الصحية ومدير دائرة مراقبة الأغذية ومفتشي الصحة بالبلديات صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذه اللائحة .

ويعاقب بالعقوبات المقررة في قانون الجزاء العماني كل من يمنع أو يعطل بالفعل أو بالقول أي من الموظفين المذكورين في الفقرة السابقة عن أداء واجبات وظيفته .

مادة (١٨) : يعاقب كل من يرتكب مخالفة لأحكام هذه اللائحة بغرامة (٢٥) خمسة وعشرين ريالاً عمانيأ عن المخالفة الأولى ، و(٥٠) خمسين ريالاً عمانيأ عن المخالفة الثانية و(١٠٠) مائة ريال عماني عن المخالفة الثالثة ويغلق المحل بعد المخالفة الثالثة لحين إزالة أسبابها .

وفي حالة امتناع المخالف عن ذلك ، يجوز للبلدية أن تقوم بازالة المخالفة على نفقه المخالف .